بسم الله الرحمن الرحيم

بيان وفد جمهورية السودان

امام

المؤتمر الإقليمي بشان الإتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية : تنفيذ الإتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية

السفيرة نادية محمد خيرعثمان

مديرة إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

4-3 ديسمبر 2019 - القاهرة

أصحاب المعالي رؤساء الوفود

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني بإسم وفد بلادي أن أتقدم بالتهنئة والشكر للمنظمات والهيئات التي نظمت هذا الحدث المهم؛ المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. ولا شك ان مداولاتنا ستقودنا الي النتائج المرجوة، كما لا يفوتني في هذا المقام أن أزجي الشكر للشقيقة مصر علي كرم الضيافة و حسن الاستقبال.

السيدات والسادة

في البدء أرجو تجديد تمسك بلادي بالمباديء والأهداف والالتزامات الواردة في الإتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، والمنظمة، والنظامية، التي تتسق مع معايير حقوق الإنسان والقيم الإنسانية الرشيدة ، والحاجة المستمرة لتبادل المنافع بين الجماعات والدول والكيانات في إطار رؤية مشتركة للهجرة بأبعادها المختلفة.

ظل السودان وبحكم موقعه الإستراتيجي وعلى مدى تاريخه الطويل، دولة **مستقبلة** للهجرة **ومصدرة** لها، كما تعتبر دولة **عبور** لعدد من المهاجرين الي بلدان أخري مثل اوروبا ودول الخليج العربي وغيرها. هذه الوضعية التي لا تخلو من تعقيدات فرضت أعباء ثقيلة على عاتق الحكومة في التعامل مع القضية في جوانبها المختلفة، الايجابية منها والسلبية. ففي الجانب الايجابي، هناك حاجة لتعظيم المكاسب العائدة للبلاد من الهجرة في مجالات العمل والاقتصاد وعائدات المغتربين السودانيين في المهاجر القريبة والبعيدة و الخبرات المهنية والعلمية التي اكتسبها هؤلاء المهاجرون. وفي الجانب السلبي، هناك حاجة للتصدي للظواهر للهجرة المتصلة بشبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالاشخاص، عبر ضبط ادارة الحدود وتسجيل اللاجئين والمهاجرين وتنظيم العمالة الوافدة .

السيدات والسادة:

كان السودان على مر العصور دولة مستقبلة للمهاجرين ومتسامحة معهم. ويستضيف حالياً عدد يربو علي ثلاثة ملايين من اللاجئين والمهاجرين اغلبهم من دول الجوار الافريقي. ويقطن عدد كبير من هؤلاء في المعسكرات المخصصة لهم، فيما يقطن آخرون داخل المدن والمراكز الحضرية ويمارسون حياتهم بشكل طبيعي . وتحمل السودان جملة من التبعات المترتبة على استضافته للاعداد الهائلة من اللاجئين والمهاجرين، ومنها الضغط على الخدمات الشحيحة والبيئة وفرص العمل المحدودة، في ظل تحديات إقتصادية متعددة الأبعاد.

والسودان ظل يعمل ومنذ وقت طويل يتخذ سياسيات تتوافق الى حد كبير مع الأهداف المضمنة في الإتفاق العالمي للهجرة، وفيما يلي لمحة عن المجالات ذات الأولوية:

1. **التعاون الدولي والأطر القانونية**: ظل السودان داعماً للجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء عبر المشاركة في الفعاليات المختلفة والإنضمام للصكوك الدولية والاقليمية وجهوده المتصلة لتطبيقها. في الجوانب المتعلقة بالتشريعات والاتفاقيات، منها على سبيل المثال، **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** والبروتوكولين الملحقين بها، **بروتوكول مكافحة الإتجار بالأشخاص وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو**.

   كما شكل حضوراً مقدراً في كل المؤتمرات والفعاليات التي ناقشت موضوعات اللاجئين والمهاجرين ومنها **مؤتمر فاليتا** حول الهجرة المنعقد بمشاركة الدول الافريقية والاوروبية في نوفمبر 2015، والإجتماع رفيع المستوى بشأن حركة اللاجئين والمهاجرين والذي صدر عنه **إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين** في سبتمبر 2016، **ومؤتمر مراكش** المنعقد في ديسمبر 2018 الذي صدر عنه **الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية** التي نجتمع اليوم لمتابعة تنفيذ مضامينها في منطقتنا العربية.

   وإستضاف السودان عدد من الفعاليات الدولية والإقليمية ذات الصلة باللجوء والهجرة ومنها مؤتمر مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر في منطقة القرن الافريقي في اكتوبر 2014. ويستضيف مكاتب لعدد من المنظمات الناشطة في ذات المجالات، مثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، كما

إستضاف مؤخراً مركز العمليات الإقليمي لتبادل المعلومات بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابع للإتحاد الافريقي. وهو مكتبا فنيا متخصص لتعزيز قدرات القارة لفهم تدفقات الهجرة غير النظامية، ووضع آليات مشتركة لمكافحة الهجرة غير المشروعة، والإتجار بالبشر.

2. **ضبط وإدارة الحدود:** السودان دولة مترامية الأطراف، يشترك في حدوده مع سبعة دول. تعمل السلطات المعنية ببلادي على ضبط الحدود وتسجيل المهاجرين واللاجئين ومنع محاولات التلاعب في الوثائق والتهريب والهجرة غير المنظمة. وتقوم بالتعاون مع السلطات المعنية في دول الجوار، فللسودان تجربة جيدة في تاسيس قوات مشتركة لضبط الحدود مع بعض دول الجوار مثل تشاد حيث حققت هذه القوات نجاحا كبيرا في منع العمليات الإجرامية عبر الحدود.

3. **إنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين**: ظل السودان ملتزما بسياسة مرنة تجاه هجرات اللاجئين والمهاجرين، وضد اتخاذ اي تدابير عنيفة أو قسرية للحد من اللجوء، أو إيقاف تدفقهم، وظل ملتزما بمعايير ومطلوبات حقوق الانسان الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والاتفاق العالمي الخاص بالهجرة الامنة والمنظمة والنظامية. و قامت السلطات المعنية ببلادي أكثر من مرة، بمسؤوليتها تجاه انقاذ عدد من المهاجرين الذي ضلوا طريقهم، والذين تعرضت حياتهم للخطر. وتقوم السلطات المعنية بالتواصل مع البعثات الدبلوماسية لبلدانهم بغرض تسهيل عودتهم.

4. **الشراكات لدعم المهاجرين:** يرتبط السودان بعلاقات متميزة مع المنظمات الدولية الخاصة بالمجالات المتعلقة باللجوء والهجرة لاسيما **المنظمة الدولية للهجرة و المفوضية السامية للاجئين** . وتعمل السلطات المعنية ببلادي بشكل وثيق، مع المنظمة الدولية للهجرة في عدد من المجالات خاصة تلك المتعلقة بدعم المهاجرين والمجتمعات المضيفة، والتدريب وتقديم المساعدة الفنية، ورفع القدرات للمؤسسات الحكومية في مجالات مثل مكافحة الإتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، والحماية القانونية، وتحسين التشريعات والنظم الحاكمة، وتنظيم الهجرة، وتسهيل عودة المهاجرين السودانيين العالقين في عدد من الدول. كما عملت مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين في دعم مجتمعات اللاجئين بتوفير الحماية لهم وتنفيذ برامج العودة الطوعية للاجئين الي بلدانهم الاصلية.

5. **آليات التنسيق والجوانب التشريعية**: تعمل بلادي على **تعزيز الإطار التنسيقي على المستوى الوطني المتعلق بقضايا الهجرة،** نسبة لتشعب القضية وإرتباطها باكثر

من جهة وطنية. كما تعمل على تقوية الجوانب التشريعية بحزم من التعديلات على القانون الوطني المختص بمكافحة الاتجار بالبشر.

6. **تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية**: قام السودان بجهود كبيرة لتأمين الإحتياجات الضرورية لهؤلاء المهاجرين واللاجئين، إضافة الى أحصاءهم وتسجيلهم، وإستخراج وتوثيق المستندات الخاصة بهم، وفقا لقوانين الهجرة، مما ساهم في توفير بيئة ملائمة لإدارة شؤونهم. **ولكن، تعترض كل هذه الجهود التى سبق ذكرها عقبة كبيرة خاصة بالدعم المالى والفنين الذى لا يفى بالاحتياجات الفعلية، مما يتطلب تحرك المجتمع الدولى لتقديم العون.، لا سيما تحت الظروف الحالية اليت تمر بها البلاد.**

السيدات والسادة

ختاما، نرجو أن نتقدم بعدد من **التوصيات** في سبيل تعزيز التنفيذ الأمثل لبنود الاتفاق العالمي للهجرة ، وذلك من واقع تجربتنا الوطنية الممتدة، و نجملها في التالي:-

1- الإهتمام **بدبلوماسية الهجرة واللجوء** وذلك على ضوء الموقع المركزي الذي باتت تحتله قضايا الهجرة واللجوء في إهتمامات الدول، ولإبراز دور الهجرة كعامل مساعد في تعزيز التعاون الدولي، وتبادل المعارف، والمكاسب، والمنافع ،مع التركيز على زيادة الوعي بالتعقيدات المتصلة بقضايا الهجرة واللجوء، وكيفية التنبوء بإتجهات التطورات الديموغرافية، وتداعياتها، وكيفية إدارتها من خلال التخطيط المحكم .
2- الإهتمام **بإصلاح السياسات الوطنية** بهدف ضمان اتساقها مع الإتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية.
3- **التوسع في ابراز المساهمات الايجابية للمهاجرين** في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز المعرفة ونقل الخبرات، والتوسع في الأطر والبرامج التي تعين علي إنسياب وتنظيم هذه المساهمات، وتشجيع عودة الخبرات الوطنية المهاجرة .ونرجو الاشارة، في هذا المقام، الي عودة العديد من المهاجرين السودانيين من مواقع هجرتهم الي البلاد بعد التغيير السياسي الكبير الذي احدثته ثورة ديسمبر المجيدة، ولا شك انهم يشكلون إضافة، معرفياً ومهنياً، مهمة للسودان في هذه المرحلة الدقيقة.
4- التوسع في **رفع قدرات الكادر البشري** العامل في مجالات الهجرة ،لا سيما في الاجهزة العدلية ،التي تعمل في المجالات الإجرامية الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص.

5- توفير **الدعم اللوجستي والفني** لسلطات إنفاذ القانون والهيئات المسؤولة عن الجوانب الإجتماعية عبر تعزيز إمكانات الخدمات التي تقدم في مراكز الاحتجاز للمهاجرين غير الشرعيين بما في ذلك الغذاء والخدمات الصحية والمشورة القانونية، والترحيل والدعم الإجتماعي.

6- **تقوية أدوات التواصل والتنسيق** بين الدول لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب والدروس.

شكرا سيدي الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته